المملكة الأردنية الهاشمية

اللجنة الملكية لشؤون القدس

الأمانة العامة

The Royal Committee for Jerusalem Affairs

أخبار وواقع القدس

تقرير يومي

الخميس ٢٠٢٢/١٢/١٥

العدد ٢٥٢

للمزيد من الأخبار تابعونا على:

https://www.facebook.com/rcjajo

https://www.youtube.com/rcjajordan

https://www.rcja.org.jo

06-5936768- 06-5936769

- **الموضوعات الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتّابها.**
- **يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض المقالات أو الأخبار التي ترد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.**
- **الغاية من تضمين التقرير بعض المقالات المترجمة لكتّاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتّاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الإطلاع على وجهات النظر المختلفة.**
- **تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية.**
- **بهدف مساعدة الباحثين والمهتمين للبحث عن الكتب والمواضيع المتعلقة بالقدس والموجودة في مكتبة اللجنة الملكية لشؤون القدس قامت اللجنة بربط مكتبتها بموقعها على الانترنت على الموقع: www.rcja.org.jo (https:lib.rcja.org.jo)**
- **ويسعد اللجنة أن تتلقى ممن يصله التقرير أية ملاحظات أو اقتراحات، كما ترحب اللجنة بإرسال التقرير لمن يرغب.**
- **ولهذه الغاية يمكن التواصل مع اللجنة على الهواتف والمواقع المبينة على غلاف هذا التقرير**

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المحتوى

شؤون سياسية

- الملك يؤكد أن حماية ورعاية المقدسات واجب ديني وتاريخي ٤
- "الخارجية الفلسطينية": شرعنة وتنفيذ مواقف بن غفير وسموتريتش تهديد مباشر لأمن واستقرار المنطقة ٥
- الجمعية العامة تعتمد بالأغلبية قرار السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية ٦
- البرلمان العربي: يجب وقف جرائم الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين ٦
- الفلسطينيون ينددون بتشريعات إسرائيلية حول الضم... ويحذّرون من حرائق ٧
- أحمد عطون: الاحتلال يشن حرب مفتوحة على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ٩
- رئيس جمهورية التشيك: سننقل سفارتنا إلى القدس في الأشهر المقبلة ٩

قوانين عنصرية

- "الكنيست" يصادق على قوانين لتهويد القدس وضم "الضفة" ١٠

اعتداءات

- عشرات المستوطنين المتطرفين يقتحمون باحات الأقصى ١١
- مستشرق أمريكي متصهين معادٍ للإسلام اقتحم الأقصى واعتقال ثلاث مقدسيين ١٢
- جماعات الهيكل المتطرفة تدعو أنصارها إلى اقتحام المسجد الأقصى المبارك ١٢
- الاحتلال يجبر ٣ مقدسيين على دفع غرامة لمستوطن ١٣
- محاكم الاحتلال تصدر عدداً من أحكام السجن بحق مجموعة من الأسرى المقدسيين ١٣

تقارير

- نقاش صاخب بين بن غفير وبار ليف حول الصدامات في الأقصى ١٤

آراء عربية

- القدس في وجدان الملك ١٦
- يا كتبة : فلسطين وليس إسرائيل ١٧

آراء عبرية مترجمة

- نعم هذه حكومة غير شرعية تماما ١٨
- فتاة أصيبت برأسها.. ماذا في ذلك؟ ١٩

أخبار بالانجليزية

- **King extends Christmas wishes to Jordanian, Palestinian Christians; reaffirms safeguarding holy sites as religious, historical duty** ٢٠
- **Over 180 settlers defile Aqsa Mosque** ٢١

شؤون سياسية

الملك يؤكد أن حماية ورعاية المقدسات واجب ديني وتاريخي

عمان- الرأي - أكد جلالة الملك عبدالله الثاني أن حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس واجب ديني وتاريخي.

وشدد جلالته خلال لقائه رؤساء الكنائس في القدس والأردن، وشخصيات مسيحية، وممثلي مجلس أوقاف القدس بمناسبة الأعياد المجيدة، اليوم الأربعاء، على موقف الأردن الرافض لجميع الانتهاكات التي يتعرض لها المصلون في أثناء تأدية شعائرهم الدينية بالقدس وباقي الأماكن المقدسة بالأراضي الفلسطينية.

وجدد جلالة الملك التأكيد على إدامة التعاون بين الأردن والأشقاء الفلسطينيين في جهود التصدي للاعتداءات على المقدسات والممتلكات الإسلامية والمسيحية، لافتا إلى أن المملكة تحرص دوما على إيصال صوت المقدسيين ومعاناتهم في المحافل الدولية كافة.

وهنأ جلالته في اللقاء، الذي عقد في قصر الحسينية، المسيحيين في الأردن وفلسطين والعالم بالأعياد المجيدة، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، وسمو الأمير غازي بن محمد كبير مستشاري جلالة الملك للشؤون الدينية والثقافية والمبعوث الشخصي لجلالته.

وأعرب غبطة البطريرك ثيوفيلوس الثالث، بطريرك القدس وسائر أعمال فلسطين والأردن في كلمته عن تقديره لجلالة الملك على مواقفه الراسخة في تعزيز مبادئ السلام والوئام، والدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، ودعم الوجود المسيحي في الأرض المقدسة.

وأضاف "بصفتنا رؤساء الكنائس في الأرض المقدسة، نؤكد لكم دعمنا الكامل لدوركم الأساسي كصاحب الوصاية على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في الأرض المقدسة."

وأشاد بالدور الذي يقوم به جلالة الملك في تعزيز الوئام بين الأديان والعيش المشترك، اللذين يشكلان الأمل والأمان لشعوب المنطقة، مؤكدا أن المملكة الأردنية الهاشمية ستظل منارة للاستقرار والاحترام المتبادل والتسامح.

وقال غبطة البطريرك بيرباتيستا بتسابلا، بطريرك اللاتين في القدس مخاطبا جلالة الملك إننا "نضم صوتنا إلى صوت جلالتكم دفاعا عن الحقيقة والعدالة، وندعو للحفاظ على الوضع الراهن، ونسعى مع جلالتكم للعمل من أجل السلام والتوصل إلى حل عادل يضمن الحماية للإنسان والأماكن المقدسة في القدس." وأكد أن الأردن يحظى باحترام الدول العربية والمجتمع الدولي بفضل حكمة جلالة الملك، مثمنا مساعي جلالته من أجل حفظ الأمن وخلق الفرص للشباب وإطلاق المبادرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وثمن الدكتور مصطفى أبو صوي، عضو مجلس أوقاف القدس، وأستاذ الكرسي المكتمل لدراسة فكر الإمام الغزالي في المسجد الأقصى وجامعة القدس مواقف جلالة الملك ومساعيه الدؤوبة

من أجل تعزيز العيش المشترك، وحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ورعاية موقع عمّاد السيد المسيح عيسى، عليه السلام، (المغطس) في الأردن.

وقال إننا نعاهد جلالة الملك بأن نبقى متمسكين بالعهدة العمرية، التي حفظت العيش المشترك القائم على مبدأ أن المسجد الأقصى المبارك محفوظ للمسلمين، مثلما أن كنيسة القيامة محفوظة للمسيحيين.

وتابع قائلا إننا نفخر نحن المسلمين بفزعة المسيحيين لنا وللمسجد الأقصى كلما عظم الكرب وتعرض أقصانا للخطر، ونعاهد الله بأن نحافظ على القيامة حفاظنا على المسجد الأقصى، وأنتم القدوة والمثال لنا يا صاحب الجلالة، ولن نرضى عن وصايتكم الهاشمية بديلا ولا تحويلا.

الرأي ٢٠٢٢/١٢/١٥/ص١

***

"الخارجية الفلسطينية": شرعنة وتنفيذ مواقف بن غفير وسموتريتش تهديد مباشر لأمن واستقرار المنطقة

رام الله – قالت وزارة الخارجية والمغتربين إن " شرعنة وتنفيذ مواقف بن غفير وسموتريتش تهديد مباشر لأمن واستقرار المنطقة، وذلك بعد تشريع الكنيست الإسرائيلية بالقراءة التمهيدية للصلاحيات التي منحها نتنياهو لهما. وأوضحت الوزارة في بيان، الأربعاء ٢٠٢٢/١٢/١٤، أن منح بن غفير وسموتريتش هذه الصلاحيات غير المسبوقة، لتنفيذ أطماعهم الاستعمارية العنصرية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هو رد دولة الاحتلال الرسمي على المطالبات الدولية والتحذيرات والمخاوف الأميركية تجاه تنفيذ أيدلوجية وسياسة اليمين الإسرائيلي المتطرف والفاشي في الأرض الفلسطينية المحتلة". وأشارت إلى أن تقديم ما بات يعرف "بقانون حومش" بدعم ومبادرة من أعضاء الليكود، وعلى رأسهم نتنياهو دليل قاطع على توجهات الائتلاف الإسرائيلي القادم بشأن تسريع وتيرة الاستيطان وشرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية، وإعادة البناء الاستعماري في البؤر المخلاه. وتنظر الوزارة بخطورة بالغة لنتائج سن هذه القوانين الاستعمارية العنصرية، وتنفيذها على الأرض، وتداعياتها على فرصة إحياء عملية السلام والمفاوضات بين الجانبين، وفرصة تطبيق مبدأ حل الدولتين وتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض بعاصمتها القدس الشرقية، وترى فيها أوضح وأوسع دعوة إسرائيلية رسمية لتصعيد الأوضاع على ساحة الصراع ان لم يكن تفجيرها والمنطقة برمتها. وأكدت ان إقرار هذه القوانين والصلاحيات استخفاف إسرائيلي مباشر لتحذيرات ومخاوف المجتمع الدولي والإدارة الأمريكية وبالقانون الدولي وإرادة السلام الدولية وقرارات الشرعية الدولية. وطالبت بإجراءات دولية وأمريكية فاعلة كفيلة بالضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلف نتنياهو، لضمان عدم تنفيذ سياسات شركائه المتطرفين التي تتجاوز جميع الخطوط الحمراء الأميركية والقواعد التقليدية المعروفة بإدارة الصراع. وترى الوزارة أن تسريع عمليات الضم التدريجي الصامت للضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتصعيد عمليات القتل، وهدم المنازل، وإلغاء الوجود الفلسطيني في عموم المناطق المصنفة "ج"، والمزيد من التعليمات التي تسهل على الجنود إطلاق الرصاص الحي على المواطنين الفلسطينيين العزل، وتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المقدسات المسيحية والإسلامية وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك يعني حسم مستقبل

قضايا الصراع التفاوضية من جانب واحد وبقوة الاحتلال، ووأد عملية السلام، وخيار الحل السياسي التفاوضي للصراع، وإدخال المنطقة في أتون حرائق كبيرة يصعب السيطرة عليها.

الحياة الجديدة ٢٠٢٢/١٢/١٤

الجمعية العامة تعتمد بالأغلبية قرار السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية

نيويورك – وفا – اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الليلة، بأغلبية ساحقة، قرار السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية. وصوتت لصالح القرار ١٥٩ دولة، وامتنعت عن التصويت ١٠ دول، في حين عارضته ٨ دول هي (دولة الاحتلال الإسرائيلي، الولايات المتحدة الأميركية، كندا، تشاد، جزر مارشال، ميكرونيزيا، بالو، وناورو). وشكر مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور جميع الدول على هذا الدعم شبه الجماعي للحق الفلسطيني، مؤكدا ضرورة أن تلزم إسرائيل بفحوى هذا القرار، وأن يجبرها العالم على تنفيذه.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٢/١٢/١٥

***

البرلمان العربي: يجب وقف جرائم الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين

عمّان – قدس برس – طالب البرلمان العربي، المؤسسات الحقوقية والقانونية والهيئات الدولية، بضرورة العمل الجاد على إلزام الاحتلال بتطبيق قوانين حقوق الإنسان على الأسرى والأسيرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ودعا نائب رئيس البرلمان خليل عطية، في بيان صحفي تلقته "قدس برس" مساء يوم الأربعاء، إلى حماية الأسرى الفلسطينيين من الهجمة الشرسة التي تمارس ضدهم في السجون الإسرائيلية، كمحاولة لانتزاع حقوقهم وإنجازاتهم. وأكد ضرورة وقف جرائم الاعتقال اليومية بحق الشعب الفلسطيني، وتشكيل لجان تحقيق مستقلة في جرائم الاحتلال التي ترتكب بحق الأسرى، وخاصة في ظل ارتقاء شهداء بينهم، أو إصابتهم بأمراض خطيرة داخل المعتقلات الإسرائيلية. وتساءل عطية: "أين منظمات حقوق الانسان، واتفاقيات حقوق الطفل من استمرار اعتقال ١٦٠ طفلاً فلسطينيا دون السن القانونية، بينهم جرحى، في ظروف لا إنسانية، حيث إنهم محرومون من أبسط الحقوق التي تمنحها لهم المواثيق الدولية، وعلى رأسها توفير الرعاية الصحية، ومستلزمات الحياة؟". وندد باستمرار الاعتقال الإداري للنائب عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ناصر عبدالجواد، وضرورة إطلاق سراحه. وطالب جامعة الدول العربية بتبني قضية النواب المقدسيين المبعدين، وتحريكها في كافة المحافل الدولية، والعمل بشكل جاد لإعادتهم إلى مدينة القدس. وناشد عطية المجتمع الدولي، بكافة مؤسساته الإنسانية، التنديد باستمرار اعتقال ٣٥ فلسطينية، تمارس ضدهن كافة أشكال القمع والإرهاب، ويُحرمن من حقوقهن في الزيارة والعلاج، ويحتجزن في ظروف قاسية. واستنكر "انتهاج الاحتلال سياسة قتل بطيء ومتعمد للأسرى، من خلال الإهمال الطبي للحالات المرضية العديدة الموجودة في السجون، وسياسة إعدام الأسرى بعد الاعتقال، دون أن يشكلوا خطر

على الاحتلال، والتي تصاعدت خلال الأعوام الأخيرة، وشرّع لها النظام القضائي في دولة الاحتلال". وأكد عطية أن "تمادي سلطات الاحتلال أدى به للدوس على كافة المواثيق والاتفاقيات التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي نصت على تجريم كل من يمس بكرامة الإنسان، ويسلبه حقوقه المشروعة، ويمارس بحقه التعذيب والتنكيل والصمت الدولي".

يذكر أن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر الماضي، نحو أربعة آلاف و٧٦٠ أسيرًا، من بينهم ٣٣ أسيرة، وقرابة ١٦٠ قاصرًا، و٨٢٠ معتقلًا إداريًا، بينهم ثلاث أسيرات وأربعة أطفال، وفق مؤسسات معنية بشؤون الأسرى.

قدس برس ٢٠٢٢/١٢/١٤

***

الفلسطينيون ينددون بتشريعات إسرائيلية حول الضم... ويحذّرون من حرائق

رام الله: كفاح زبون – بدأت مواجهة سياسية مبكرة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية المرتقبة حتى قبل أن تتشكل رسمياً، وذلك مع دفع الائتلاف الحاكم سلسلة مشاريع في الكنيست الإسرائيلي منحت صلاحيات واسعة للمتطرفين على حياة الفلسطينيين في الضفة.

وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، إن مشاريع القرارات التي أقرتها الهيئة العامة للكنيست تتضمن قراراً سياسياً بالضم الكامل لمناطق ما يسمى "ج" في الضفة الغربية.

ولفت إلى أن هذا يعني شطباً كاملاً لكل الاتفاقيات الموقعة وخرقاً فاضحاً للشرعية الدولية.

وكانت الهيئة العامة للكنيست صادقت بالقراءة التمهيدية على تعديل عدة قوانين، بينها قانون أساس الحكومة يهدف إلى إتاحة تعيين رئيس حزب "شاس" آرييه درعي بمنصب وزير على الرغم من إدانته بمخالفات ضريبية، ومشروع قانون "بن غفير" الذي يتضمن تعديلاً على مرسوم الشرطة، ويخول لوزير الأمن القومي المكلف إيتمار بن غفير تحديد سياسة الشرطة، ومشروع ثالث يمكّن زعيم "الصهيونية الدينية" بتسلئيل سموتريتش من تولي منصب وزير مستقل في وزارة الدفاع يسيطر على الإدارة المدنية المسؤولة عن حياة الفلسطينيين. والمشروع الرابع يجعل من الصعب على أعضاء الكنيست المتمردين الانفصال عن فصائلهم البرلمانية دون عقوبات، وهو مشروع قانون طالب به الليكود على وجه التحديد.

وتعيين وزير مستقل مسؤول عن الإدارة المدنية داخل وزارة الدفاع غير مسبوق في إسرائيل.

والإدارة المدنية التابعة للجيش الإسرائيلي هي الجهة المسؤولة عن تنظيم الاستيطان ومنح تراخيص البناء للفلسطينيين في مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية "ج"، وهدم مبانٍ وشق طرق وإصدار تصاريح ومصادرة أراض وإعطاء رخص كهرباء ومياه. وهذا يعني منح "الصهيونية الدينية" المسؤولية عملياً عن حياة الفلسطينيين في الضفة.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن ذلك سيمثل اختباراً لعلاقة الحكومة الجديدة مع المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتعمل الإدارة الأميركية، وكذلك دول أوروبية، بشكل حثيث مع مكتب "المنسق" في الإدارة المدنية، المسؤول عن تنظيم حياة الفلسطينيين في الحكومة الإسرائيلية من أجل معالجة قضايا في المنطقة "ج"، ومتابعة مسائل متعلقة بتعزيز السلطة وتقديم تسهيلات لها.

وكانت الإدارة الأميركية رفضت تعيين سموتريتش وزيراً للدفاع. وأبلغ سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل توم نايدز، نتنياهو هذا الأمر، وحذره من وضع سموتريتش في هذا المنصب، وتعهد بمقاومة أي عملية ضم مستقبلية.

لكن تعيين سموتريتش مسؤولاً عن الإدارة المدنية يشكل التفافاً على الموقف الأميركي.

وقال موقع "تايمز أوف إسرائيل" إن سموتريتش، المتوقع أن يتولى المنصب الجديد في وزارة الدفاع، مؤيد شديد للاستيطان ويدافع عن ضم أراضي الضفة الغربية.

واتهم وزير الدفاع المنتهية ولايته بيني غانتس التحالف المقبل بمحاولة إنشاء وزارة دفاع موازية تكون مسؤولة عن الضفة الغربية، وحذر من أنه لم يتم تحديد حدود السلطة بوضوح في مسودة اتفاقيات الائتلاف.

وأضاف أنه إلى جانب الصلاحيات الموسعة الموعودة لبن غفير في وزارة الشرطة – المقرر أن تشمل نقل قسم حرس الحدود في الضفة الغربية من قيادة الجيش الإسرائيلي إلى الشرطة – فإن توزيع مسؤوليات وزارة الدفاع على هرميات قيادية مختلفة سيضر بالأمن. وقال لأعضاء الائتلاف المقبل: "من أجل تشكيل حكومة، أنتم تفككون الأمن".

ويرى مراقبون في إسرائيل أن تكليف وزير متطرف بالمسؤولية عن بناء المستوطنات في الضفة الغربية قد يخلق وضعاً شبيهاً بالضم. ومخاطباً سموتريتش، قال غانتس إن الضم الفعلي سيكون أسوأ من الضم الرسمي، وتحدى الوزير المقبل إخراج إسرائيل من مأزقها في الضفة الغربية.

وقال غانتس متحدثاً عن الضفة الغربية، التي تخضع لحكم الجيش الإسرائيلي العسكري منذ احتلالها عام ١٩٦٧، "إذا كانت الرغبة وضع الإقليم تحت السيطرة المدنية، فلا تخترعوا مكاتب وإدارات وتطبقوا قوانين خاصة. أبسطوا السيادة وتعاملوا مع العواقب".

وفشلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في صياغة سياسة نهائية تجاه الضفة التي يقطنها ما يقرب من ٣ ملايين فلسطيني، ويستوطن فيها أكثر من ٥٠٠ ألف يهودي بالقوة. وبدلاً من ذلك، واصلت السماح بالاستيطان اليهودي.

وقال غانتس: "حتى رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو يعرف أن الضم الأحادي الجانب سيكون كارثة أمنية ونهاية للرؤية الصهيونية لدولة يهودية وديمقراطية".

وتخشى إسرائيل من أن يخلق دمج السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية كمواطنين في الدولة الإسرائيلية، أزمة ديموغرافية تهدد الأغلبية اليهودية. وفي الوقت نفسه، فإن السيناريو البديل هو الضم

دون منح الحقوق الكاملة للسكان الفلسطينيين، والذي يعتبره المجتمع الدولي فصلاً عنصرياً، ويرفضونه بشدة، لكنه احتمال لا يخشى بعض أعضاء الأحزاب اليمينية المتطرفة منه.

الشرق الأوسط ٢٠٢٢/١٢/١٥ صفحة ٤

***

أحمد عطون: الاحتلال يشن حرب مفتوحة على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس

قال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المبعد عن مدينة القدس أحمد عطون، إنّ ما يجري في مدينة القدس بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، حرب مفتوحة من قبل الاحتلال تجاه وجودنا ومقدساتنا.

وأكد عطون، في تصريح صحفي، "أنّ اعتداءات الاحتلال في القدس استهدفت الأحياء والأموات والبشر والحجر والقبور، واستباحت كل شيء "حتى لا نكاد نتعرف على ملامح مدينتنا التي عشنا وترعرعنا فيها من شدة مشاريع التهويد المتسارعة بحقها". وأوضح أن مخططات الاحتلال في القدس ومحيط الأقصى يُعلن عنها شبه يومي من خلال بناء وحدات استيطانية جديدة ومصادرة الأراضي ومحاولة وضع يد على العقارات، ومحاولة التضييق على الناس، وفتح مؤسسات احتلالية لا يريد أن ينازعهم فيها أحد. وأضاف أن "الاحتلال يسعى لفرض المنهاج الإسرائيلي في مدارس القدس في محاولة للاعتداء على ذاكرتنا وماضينا". وأشار إلى أنّه خلال العام الأخير كانت هناك مخططات للبناء الاستيطاني في منطقة جبل المكبر، وفُرضت قوانين جديدة بحق المسجد الأقصى ومحاولات الترميم فيه، ودخول المصلين والموظفين. وفيما يتعلق بالمسجد الأقصى، أكد أنّ اقتحامات قطعان المستوطنين وتأدية طقوسهم التلمودية والتوراتية في ساحاته تأتي وفق سياسة ممنهجة تتفق فيها كل مؤسسات الاحتلال في مسابقة للزمن لتنفيذ هذه المخططات وفرض وقائع على الأرض. ولفت إلى أن "أي اقتحام للمسجد مصادق عليه من قبل المؤسسة الأمنية التي تقوم بحماية هذه الاقتحامات، والمؤسسة التشريعية تشرعنها، والقضائية تحمي هذه الاقتحامات، وكلها تعمل وفق منظومة كاملة ومتكاملة لفرض هذه الوقائع على الأرض بحق مقدساتنا ووجودنا وتاريخنا". وقال النائب المقدسي إن تصريحات الاحتلال المتطرفة لتغيير وقائع في المسجد الأقصى يعكس حالة المجتمع "الإسرائيلي" التي أفرزت هذا الواقع ويعبر عن رؤية للمؤسسة الاحتلالية. وأضاف: "في تقديري أن الاحتلال يرى الظروف مواتية جدا لتنفيذ هذه المشاريع والوقائع على مدينة القدس، لأن هناك صمت عربي وتواطؤ دولي وسكوت فلسطيني، وعدم استثمار لما نملك من أوراق ضغط كأمة عربية وإسلامية للضغط على الاحتلال".

موقع مدينة القدس ٢٠٢٢/١٢/١٤

***

رئيس جمهورية التشيك: سننقل سفارتنا إلى القدس في الأشهر المقبلة

وكالات – يعتزم رئيس جمهورية التشيك ميلوش زيمان استكمال النقل الكامل لسفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس المحتلة في الأشهر المقبلة. جاء ذلك وفق تصريحات أدلى بها زيمان المعروف بدعمه الكبير لإسرائيل لإحدى الإذاعات المحلية، على ما نقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية.

وافتتحت جمهورية التشيك فرعا للسفارة في القدس المحتلة قبل حوالي عام ونصف، لكن المكتب الرئيسي لا يزال في تل أبيب. علاوة على ذلك، تدير براغ مكتبا ثقافيا رسميا في حي بالقدس تحت مسمى "البيت التشيكي للثقافة والتجارة". وقال زيمان (٧٨ عاما) الذي كان القوة الدافعة وراء هذه التحركات، إنه يريد أن يرى الانتهاء من نقل السفارة إلى القدس قبل أن ينهي ولايته في مارس/ آذار ٢٠٢٣. وبحسب حديثه، فإنه يعتزم إجراء زيارة رسمية لإسرائيل في الأشهر المقبلة مع رئيس وزراء جمهورية التشيك، بيتر فيالا، سيعلن خلالها الاثنان عن انتقال كامل للسفارة إلى القدس. وكان فيالا (٥٨ عاما) نفسه هو من افتتح فرع السفارة التشيكية في القدس في مارس ٢٠٢١، وسبق أن صرح بأن "إسرائيل حليف مهم لنا، وأنا شخصياً أعتقد أن سفارتنا يجب أن تنتقل من تل أبيب إلى القدس. تعتبر إسرائيل القدس عاصمة لها، وعلينا أن نحترم ذلك ونعرب عن احترامنا لهذه الخطوة أيضا".

بعد الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل في عام ٢٠١٧، أرادت عدة دول أوروبية أن تحذو حذوها – لكن المعارضة القوية من الاتحاد الأوروبي حالت دون ذلك. منذ ذلك الحين، أعلنت عدة دول أوروبية فتح ممثليات لها على مستويات مختلفة بالقدس المحتلة، بينها المجر التي أصبحت في مارس ٢٠١٩، أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تفتح بعثة تجارية في القدس. ولم تفتح أي دولة أوروبية سفارة كاملة في القدس حتى الآن.

وكالة أنباء شهاب ٢٠٢٢/١٢/١٣

***

قوانين عنصرية

"الكنيست" يصادق على قوانين لتهويد القدس وضم "الضفة"

نادية سعد الدين – عمان – في خطوة تسرع تشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة؛ صادق "الكنيست" الإسرائيلي على قوانين تستهدف تهويد القدس المحتلة و"ضم" الضفة الغربية، بما يمنح المتطرفين صلاحيات غير مسبوقة لتنفيذ مشروعهم التوسعي الاستيطاني على حساب الأرض والشعب الفلسطيني.

وتقدم القوانين العنصرية، التي أقرها "الكنيست" أمس بالقراءة التمهيدية، "فرصة ذهبية" لليمينيين المتشددين للسيطرة على ملفات التهويد والاستيطان والأمن في الضفة الغربية، تمهيداً لتطبيق مخطط "الضم" الذي يسعون إليه، وذلك من منحهم الصلاحيات الواسعة والنفوذ الأمني القوي بشكل غير مسبوق.

ويمنح ما يسمى "قانون بن غفير" عضو "الكنيست" المتطرف، "ايتمار بن غفير"، صلاحيات واسعة على حساب شرطة الاحتلال والتدخل بأساليب عملها، من خلال "المليشيات" التي يعتزم تشكيلها لقمع الغضب الفلسطيني في الضفة الغربية.

في حين يمنح القانون الثاني، وفق صحيفة "يسرائيل هيوم" الإسرائيلية، حزب "الصهيونية الدينية"، بزعامة "بتسليئيل سموتريتش"، صلاحيات واسعة على الأمن في الضفة الغربية، واستحداث منصب وزير في وزارة جيش الاحتلال بالضفة الغربية، بحيث يكون مسؤولاً عن البناء الفلسطيني وصلاحية المصادقة على شرعنة البؤر الاستيطانية ومصادرة الأراضي الفلسطينية.

والقانونان غير مسبوقين في تاريخ الاحتلال منذ عام ١٩٦٧؛ إذ يهدفان إلى سيطرة الائتلاف الحكومي اليميني المرتقب، بقيادة "بنيامين نتنياهو"، على مفاصل الكيان الإسرائيلي أمنياً، حيث كان الأمن في الضفة الغربية من صلاحيات وزير الجيش بشكل حصري، بالإضافة إلى أن أساليب عمل شرطة الاحتلال ومناطق نفوذها كانت حكرًا على مفتش عام الشرطة ورئيس الحكومة.

فيما صادق "الكنيست" على ما يُعرف إعلامياً "بقانون درعي"، والذي يهدف إلى السماح لرئيس حزب "شاس"، المتشدد (حريدي) "أرييه درعي"، بأن يصبح وزيراً بالرغم من الحكم عليه في كانون الثاني (يناير) الماضي بالسجن لمدة عام مع إيقاف التنفيذ لارتكابه مخالفات ضريبية، بحسب القناة (١٢) الإسرائيلية الخاصة. ويطالب المشروع بتعديل "قانون الأساس" (بمثابة دستور إسرائيلي) الذي يمنع من حُكم عليه بالسجن من تولي منصب وزاري، بحيث يُستثني المحكوم عليهم بالسجن مع إيقاف التنفيذ.

وبحسب القانون الإسرائيلي، تحتاج تلك المشاريع إلى التصويت بثلاث قراءات أخرى لتصبح قوانين نافذة، إذ من المقرر إحالة مشاريع القوانين الثلاثة إلى "اللجنة المنظمة" (تنظم عمل الكنيست واللجان البرلمانية) لتحديد اللجان التي ستناقشها تمهيداً لطرحها للتصويت للقراءة الأولى. وأمام "نتنياهو" مهلة حتى ٢١ من الشهر الحالي لتشكيل الحكومة الإسرائيلية، ويمكنه طلب تمديدها ٤ أيام أخرى مرهونة بموافقة الرئيس الإسرائيلي، "إسحاق هرتسوغ"، الذي يمكنه تكليف شخصية أخرى بتشكيل الحكومة في حال فشل "نتنياهو".

الغد ٢٠٢٢/١٢/١٥ ص٢٨

***

اعتداءات

عشرات المستوطنين المتطرفين يقتحمون باحات الأقصى

فلسطين المحتلة – اقتحم عشرات المستوطنين المتطرفين باحات المسجد الأقصى المبارك – الحرم القدسي الشريف. وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس ببيان، إن الاقتحامات نفذت من جهة باب المغاربة وسط حماية مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي الخاصة المدججة بالسلاح. واضافت، ان المستوطنين قاموا بجولات مشبوهة داخل باحات المسجد الأقصى وأدوا طقوسًا تلمودية

استفزازية وسط التصدي لهم بالطرد وهتافات التكبير الاحتجاجية من قبل المصلين والمرابطين وحراس المسجد الأقصى المبارك. الى ذلك شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة مداهمات واقتحامات واسعة في مناطق مختلفة بالضفة الغربية والقدس المحتلتين، تخللها اعتقال عدد من الفلسطينيين بينهم قادة من حركة حماس.وأفاد نادي الأسير بأن قوات الاحتلال اعتقلت ٢٠ فلسطينيا في الضفة، حيث جرى تحويلهم للتحقيق لدى الأجهزة الأمنية للاحتلال بحجة المشاركة في أعمال مقاومة مسلحة ضد المستوطنين وقوات الاحتلال.وتركزت الاعتقالات في محافظات الخليل ونابلس وجنين، تم خلالها مداهمة عشرات المنازل واقتحامها وإخضاع قاطنيها لتحقيقات ميدانية واحتجازهم لساعات بعد العبث بمحتوياتها.

الدستور ٢٠٢٢/١٢/١٥/ص١٦

مستشرق أمريكي متصهين معادٍ للإسلام اقتحم الأقصى واعتقال ثلاث مقدسيين

تواصل جماعات "المعبد" وأنصارها في مختلف مستويات الاحتلال محاولاتها لتغيير الوضع القائم في الأقصى، والمضي قدماً في محاولات تهويد المسجد. وفي هذا السياق، نشرت مصادر عبرية معلومات عن اقتحام المستشرق الأمريكي "دانيل بايبس" يوم الثلاثاء ٢٠٢٢/١٢/١٣، المسجد الأقصى برفقة مرشدي جماعات الهيكل وحماية شرطة وقوات الاحتلال.

ويشار إلى أنّ بايبس هو مؤلف ومؤرخ متخصص في نقد الإسلام، وهو مؤسس ومدير مركز أبحاث (منتدى الشرق الأوسط)، ومؤسس منظمة (كامبس وتش)، التي تتفرغ لمضايقة الباحثين والعلماء الذين ينتقدون دولة الاحتلال. وشنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة اعتقالات طالت عدداً من المقدسيين في بلدة الطور، وسط القدس المحتلة. وشملت حملة الاعتقالات، التي نفذتها قوات الاحتلال فجر الأربعاء ٢٠٢٢/١٢/١٤، كلاً من غنام أبو غنام، وأنس الصياد. وفي السياق ذاته، اعتقلت قوات الاحتلال، فجر الثلاثاء ٢٠٢٢/١٢/١٣، المقدسي أمير حازم الصياد، عقب اقتحام منزله في ذات البلدة، واعتدت على شقيقه بصورة وحشية استدعت نقله بواسطة سيارة إسعاف إلى المشفى لتلقي العلاج.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٢/١٢/١٤

***

جماعات الهيكل المتطرفة تدعو أنصارها إلى اقتحام المسجد الأقصى المبارك على مدى الأيام الثمانية لـ "عيد الأنوار" العبري

دعا اتحاد منظمات الهيكل المتطرفة أنصاره إلى اقتحام المسجد الأقصى المبارك على مدى أيام "عيد الأنوار الثمانية" والتي ستمتد ما بين الأحد ١٢/١٨ وحتى الاثنين ٢٠٢٢/١٢/٢٦.

وكانت الحاخامية الرسمية بالتعاون مع "صندوق تراث الحائط الغربي" وبلدية الاحتلال في القدس قد نصبت صباح يوم الثلاثاء شمعدان الاحتفال المركزي في ساحة البراق ليصار إلى إشعال شمعاته في كل ليلة، وقد أعلنت الحاخامية الرسمية أن إشعال الشمعدان سيتم كل يوم في الساعة ٤:٣٠

مساء بتوقيت القدس. وبينما تكتفي الحاخامية الرسمية بالاحتفال بهذا العيد على أرض حارة المغاربة المهدومة بعد اغتصابها من الوقف الإسلامي، فإن جماعات الهيكل المتطرفة تسعى ومنذ عام ٢٠١٧ إلى تطوير عدوانها خلال هذا العيد ليتحول إلى ساحة الإمام الغزالي أمام #باب_الأسباط مباشرة، بحيث تشعل الشمعدان ملاصقاً لباب الأسباط تماماً مطالبة بإدخال طقوس إشعاله إلى داخل المسجد الأقصى.

في الوقت عينه يتعمد أنصارها نقل الرقص والغناء والاحتفالات بهذا العيد إلى مختلف أبواب الأقصى ليلاً، كأبواب السلسلة والغوانمة والقطانين، مستفيدين من حكم كانت محكمة الاحتلال "العليا" قد منحتهم إياه في ٢٠١٧/١٢/١٧ ويقضي بالسماح بصلوات اليهود الجماعية العلنية على أبواب المسجد الأقصى من الخارج.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٢/١٢/١٤

الاحتلال يجبر ٣ مقدسيين على دفع غرامة لمستوطن

أصدرت محكمة الاحتلال الإسرائيلي في القدس، مساء أمس الثلاثاء، قراراً يقضي بتغريم ٣ مقدسيين ما يقارب ٣ مليون "شيكل" وإلزامهم بدفعها لمستوطن، بعد تعرضه للضرب من قبل الشباب المقدسيين.

وبحسب ما نشرت مصادر عبرية، فإنّ الحدث يعود لعام ٢٠١٥، حيث كان المستوطن يدنس البلدة القديمة وهاجمه الشبان المقدسيون بالهروات والعصي.

وتابعت المصادر، أن المستوطن قام بتقديم دعوة جرى رفعها لمحكمة الاحتلال في القدس، التي أقرت بدفع ما يقارب ٢ مليون و٧٠٠ ألف شيكل كتعويض للمستوطن.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٢/١٢/١٤

***

محاكم الاحتلال تصدر عدداً من أحكام السجن بحق مجموعة من الأسرى المقدسيين

أصدرت محكمة الاحتلال الإسرائيلي، يوم الثلاثاء الماضي، أحكامًا جائرة بحق عدد من الأسرى المقدسيين، تراوحت بين ٨ إلى ١٧ شهرًا. وحكمت محكمة الاحتلال على الناشط المقدسي محمد الدقاق من حي الثوري ببلدة سلوان بالسجن ١٠ أشهر، ودفع غرامة مالية قيمتها ألف شيكل، علما أنه اعتقل قبل شهرٍ تقريبًا، فيما حكمت على الشاب حمزة الجولاني بالسجن ١١ شهرًا. كما أصدرت محكمة الاحتلال العسكرية "عوفر"، يوم أمس الأربعاء، حكماً بسجن الشاب شادي جمال عميرة من بلدة صور باهر لمدة ١٤ شهرا، وفرضت عليه غرامة مالية.

وقالت لجنة أهالي الأسرى والمعتقلين المقدسيين إن شادي أبلغ المحكمة عن رفضه دفع الغرامة المالية، فقضت بسجنه لمدة أسبوعين اضافيين.

والشاب شادي عميرة طالب في جامعة بيرزيت وأحد نشطائها، وتنقل في عدة سجون ويقبع حاليا في سجن رامون الصحراوي. وحكمت المحكمة المركزية للاحتلال اليوم ثلاثة شبان من حي رأس

العامود ببلدة سلوان بالسجن الفعلي وهم: أحمد الغول لمدة ١٦ شهرًا، وعبد الله الزغل لمدة ١٧ شهرًا، وقيس حسونة لمدة ١٤ شهرًا. وتحرر من سجون الاحتلال اليوم الأسير رياض القراوي من بلدة الطور بالقدس المحتلة بعد قضاء مدة محكوميته البالغة ٨ أشهر ، علما أن مخابرات الاحتلال أعادت اعتقاله في مركز شرطة صلاح الدين، ثم أخلت سبيله مساء اليوم. من جانبها، أوضحت هيئة الأسرى أن الأسير المقدسي حسام سالم مطر (٤٠ عاما) من جبل المكبر بالقدس المحتلة يعاني من وضع صحي خطير وحساس، ومشاكل صحية كثيرة بسبب الإهمال الطبي، حيث يقبع في العزل الانفرادي منذ ٧٤ يومًا.

وفي السياق ذاته، أصدرت سلطات الاحتلال أمس قرارًا يقضي بمنع الشيخ عبد الرحمن بكيرات والشاب حمزة زغير من السفر لمدة شهر.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٢/١٢/١٥

تقارير

نقاش صاخب بين بن غفير وبار ليف حول الصدامات في الأقصى

تل أبيب: نظير مجلي – في خضم النقاشات الصاخبة التي دارت، أمس (الأربعاء)، بين وزير الأمن الداخلي الحالي عومر بار ليف، وخليفته المقرر إيتمار بن غفير، والمفتش العام للشرطة يعقوب شبتاي، طرحت وثيقة سرية تتحدث عن نوعية الأسلحة التي تستخدمها الشرطة الإسرائيلية في المسجد الأقصى وباحاته. وفرضت الشرطة أمراً بحظر نشر هذه الوثيقة وهاجمت بن غفير الذي بادر إلى ذلك.

وكانت لجنة خاصة في الكنيست (البرلمان)، التأمت بعد أن تم تعيينها خصيصاً للتداول في مشروع قانون قدّمه رئيس حزب "عوتسما يهوديت" إيتمار بن غفير، يرمي إلى تعديل "مرسوم الشرطة" وتوسيع صلاحياته كوزير للأمن القومي في الحكومة المقبلة وتوليه مسؤولية مطلقة كقائد عام للشرطة ومقرر لسياستها. حضر اجتماع اللجنة بار ليف وبن غفير وشبتاي. وأبدى شبتاي تحفظه الشديد على مشروع القانون، فيما تعامل بن غفير معه باستهزاء بالغ، من خلال مقاطعة أقواله مرات كثيرة، ثم استل الوثيقة السرية وراح يقرأ منها جملاً تدل على "تساهل الشرطة مع المصلين الذين يحاولون منع اليهود من زيارة المكان".

وردّ بار ليف وشبتاي بغضب على بن غفير واتهماه بتزوير الوثيقة. وقال ممثل الشرطة إن هذه الوثيقة سرية ولا يحق لبن غفير أن يكشف مضمونها. ولولا حصانته البرلمانية لكان ممكناً محاكمته على ذلك. وقال شبتاي إنه "مطروح على طاولة اللجنة مشروع قانون، يصعب الاستخفاف بأهميته، وأعتقد أنه سيكون له تأثير دراماتيكي، ليس على أنشطة الشرطة فقط، وإنما على صورتها في نظر الجمهور كله. ونحن في الشرطة نعارض التغييرات وملاءمتها لروح الفترة، لكن تغييرات جذرية ودراماتيكية كهذه يجب أن تتم بحذر وبإجراءات مهنية معمقة".

وأعرب بن غفير عن استغرابه من هذا الاعتراض، وقال إن كل ما يطلبه هو "أن تكون لـوزير الشرطة مكانة مساوية لمكانة وزير الدفاع إزاء الجيش. فأنا أرفض ان أكون ختماً مطاطياً للـشرطة". وردّ عليه شبتاي قائلاً إن "الشرطة ليست جيشاً. والشرطة مطلعة على معلومات حساسة حول مواطني الدولة، والجيش مطلع أقل. والشرطة تعمل مقابل مواطنين، والجيش يعمل مقابل عدو محدد، والفـرق هائل. والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا هو ما هي المشكلة في الوضع الحالي، وبناء علـى ذلك، علينا البحث في طرق لتحسين أدائها".

وتابع شبتاي أن "هناك ادعاءات تجاه عمل الـشرطة، وأعـرف معظمهـا. وحققـت الـشرطة الإسرائيلية إنجازات غير مسبوقة في السنتين الأخيرتين. وأوافق على أن ثمة الكثير الذي ينبغي فعله. لكني أعرف كيف أتوصل إلى الحلول. ونحن بحاجة إلى ميزانيات، قوى بشرية، عتاد أفضل.

وهذه الخطط موجودة وموضوعة على طاولة الوزير والحكومة منذ أن توليت المنـصب قبـل سنتين". ولكن شبتاي رفض سحب صلاحيات منه لصالح الوزير القادم، وفقاً لما ينص عليـه مـشروع القانون. وقال: "كانت هناك خلافات مهنية بيني وبين الوزير بار ليف، لكن لم تكن هناك حـالات طلـب فيها الوزير (للأمن الداخلي) تطبيق سياسته ولم تتم الاستجابة له. ومشروع القانون ليس مفـصلاً ولا يوضح ما لا يمكن فعله حتى الآن وما يمكن فعله بعد المصادقة على القـانون. واليـوم أيـضاً توجـد صلاحيات للوزير حول تفعيل الشرطة، وهي واسعة جداً".

وقاطع بن غفير أقوال شبتاي قائلاً: "لكن لا توجد سياسة. وأنت رأيت ذلك". أجابه شـبتاي أن "موضوع السياسة، في جميع الحالات، كان نتيجة لسياسة الوزير، وتحديد الأولويات قرره الوزير وكذلك الموازنة والصلاحية وتعيين الضباط. فالوزير هو الذي يصادق على التعيين في الشرطة الإسـرائيلية. ويصعب عليّ إدراك الادعاءات بأن الوزير هو ختم مطاطي".

وقال بن غفير في اللجنة: "ليس سراً أنه توجد حملة متزامنة غايتها الترهيب والتخويف". واتهم وزير الأمن الداخلي الحالي، عومر بار ليف، بالضلوع في حملة كهذه، وتـابع: "أريـد أن أحكـم بيـد مفتوحة، وأريد أن أملي سياسة بيد مفتوحة".

وحذّر نائب المستشارة القضائية للحكومة، المحامي غيل ليمون، أمام اللجنة، من أن مـشروع القانون ليس متوازناً، ومن تدخل وزير الأمن الداخلي في قضايا حساسة، مثل المسجد الأقصى. وقال إن "وزيراً لا يمكنه التدخل في حدث معين. وهناك أماكن لها حساسية خاصة وهي جبل الهيكل، وهو مكان مميز للغاية. وله حساسية سياسية تتجاوز الدولة".

يذكر أن الكنيست ينشغل في هذه الأيام بالبحث في سن ٤ قوانين جديدة يطلبها قـادة أحـزاب اليمين المتطرف ويضعونها شرطاً للتصويت لصالح حكومة بنيامين نتنياهو. ويتوقع نتنياهو أن ينتهي البحث فيها حتى يوم الاثنين المقبل، لكي يستطيع المصادقة على حكومته في يوم الثلاثاء المقبل. وبين هذه القوانين، تحديد الصلاحيات التي سيأخذها بتسليل سموترتش كوزير خاص داخـل وزارة الـدفاع، يتولى فيها المسؤولية عن الشؤون المدنية للفلسطينيين وللمستوطنين في الضفة الغربية. وهو يـدعي

بأن الحكومة "تكبل أيدي الجيش وتخيف الجنود حتى لا يضغطوا على الزناد في مواجهة الفلسطينيين الذين ينفذون عمليات إرهاب". وهناك قانون آخر جاء ليمنح الجنود الإسرائيليين في الضفة الغربية حق إطلاق الرصاص بغرض القتل لمن يهدد حياتهم.

ونشر الجيش تقريراً يفند فيه هذا الادعاء ويؤكد أنه من مجموع الحوادث التي قتل فيها ٣٥٤ فلسطينياً في الفترة منذ سنة ٢٠١٩، لم تقدم سوى لائحة اتهام واحدة ضد جندي إسرائيلي. لذلك فليس هناك مجال للحديث عن تكبيل يد الجيش.

وكان الجيش الإسرائيلي قد عدّل من قواعد إطلاق النار، وأتاح لجنوده إطلاق النار على الفلسطينيين في حالة إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، حتى بعد الانتهاء من إلقائها، وأثناء انسحاب الشبان من المكان. وصدرت التعليمات الجديدة قبل نحو عام وتم تعميمها في وثيقة مكتوبة على عناصر الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية.

الشرق الأوسط ٢٠٢٢/١٢/١٥ صفحة ٤

***

آراء عربية

القدس في وجدان الملك

محمد يونس العبادي

جاء لقاء جلالة الملك عبدالله الثاني، برؤساء كنائس القدس والشخصيات المسيحية، وممثلي أوقاف القدس، بعد أيامٍ من مباركة ملكيةٍ لإطلاق «وقفية المصطفى» لختم القرآن الكريم في المسجد الأقصى المبارك. هذا التواصل الملكي المستمر، مع القدس، بشخصياتها الدينية، وأهلها، يعبر عن إيمان القيادة الهاشمية بأدوارها، في حماية ورعاية المقدسات، إنطلاقا من الواجب الديني والتاريخي، الذي أرساه ملوك بني هاشم على مدار أكثر من مئة عامٍ، من عمر الوصاية الهاشمية، وهي التي تعبر عن الدور العربي والإسلامي في حماية المدينة المقدسة.

فاليوم، تمر المدينة بأصعب السنوات، جراء الانتهاكات الإسرائيلية اليمينة المتطرفة، التي تجاوزت في صلفها حدود التعدي على العمران البشري والمكاني، إلى إقلاق المصلين أثناء تأدية شعائرهم الدينية بالقدس، وباقي الأماكن المقدسة بالأراضي الفلسطينية.

لذا، فالدور العربي والإسلامي، والذي تؤديه الوصاية الهاشمية، يعزز اليوم من عدالة قضية القدس، ويقدمها بهويتها العربية والإسلامية، ويوفر لأهلها، وتاريخها وحاضرها، الغطاء الذي يمكنهم من الثبات، بما توفره الوصاية الهاشمية من رعايةٍ للأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، ومن تواصلٍ مع رجال الدين فيها، على اختلاف مللهم. فوصاية ملوك بني هاشم، كانت على الدوام، هي التي تعزز الثبات على الأرض، وهي التي تنقل صوت المقدسيين، إلى العالم كافة، ويشرح جلالة الملك عبدالله الثاني، من على كل المنابر الدولية، ما تتعرض له المدينة من ظلمٍ وجورٍ متطرفٍ بات في الأونة الأخيرة يتصاعد.

فالوصاية الهاشمية، هي دور تاريخيٍ وحاضر، يؤكد أنّ القدس في وجدان المسلمين، وفي وصايةٍ تستند إلى التاريخ، والشرع، والدور، والشرعية، وما وقفية المصطفى الأخيرة، إلّا تعبير عن الجهد الموصول لعمارة المسجد الأقصى، وتعزيز أدواره.

فجلالة الملك عبدالله الثاني، ومنذ تسلم سلطاته الدستورية عام ١٩٩٩م، عزز من أدوار الوصاية، فكان ترميم منبر صلاح الدين، كما كان، هو المعلم الأول الذي كان في طليعة عهد جلالة الملك عبدالله الثاني، الذي امتدت خلاله جوانب الوصاية الهاشمية. وما زال إنقاذ هذا المنبر، علامة شاهدة على استمرارية وصاية ملوك بني هاشم، وفي منتصف نيسان عام ٢٠٠٧م، تأسيس الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى المبارك، ورسالته هي ترميم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وحماية وصيانة المسجد الأقصى/ الحرم الشريف والحفاظ عليه. وعلى مدار الأعوام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٢٠، وجه جلالة الملك عبدالله الثاني بترميم فسيفساء الصخرة المشرفة والمسجد القبلي، وهو مشروع حافظ على كل حجر فسيفساء وزخرفة تاريخية بصورتها الأصلية في المسجد الأقصى. وخلال العام ٢٠١٣م، جرى في عمّان توقيع اتفاقية تأكيد الوصاية الهاشمية، لتجسد التعاون الأردني الفلسطيني في حماية المقدسات، عبر تجديدها التأكيد على أنّ جلالة الملك عبدالله الثاني هو صاحب الوصاية والشرعية الدينية في المحافظة على الأماكن المقدسة في القدس الشريف خصوصا المسجد الأقصى والممتلكات الوقفية التابعة له. وهذه الأدوار الموصولة إلى اليوم، متصلة بإرثٍ من الإعمارات الهاشمية، وهي أدوار عبر عنها جلالة الملك في لقائه مع رؤساء الكنائس في القدس والأردن، وشخصيات مسيحية، وممثلي مجلس أوقاف القدس، بقول جلالته: «أن حماية ورعاية المقدسات واجب ديني وتاريخي»، فالقدس في وجدان الملك، ودعم صمود المقدسيين سيتواصل، حتى تحقيق العدالة، للقدس وفلسطين.

الرأي ٢٠٢٢/١٢/١٥/ص١٦

***

يا كتبة : فلسطين وليس إسرائيل

حمادة فراعنة

أثارت سفارة المستعمرة لدى السويد ضجة إعلامية، واحتجاجات جماهيرية من قبل الطائفة اليهودية هناك، بسبب كتابة كلمة فلسطين، على خارطة فلسطين، نشرتها شاشة القناة الخامسة السويدية.

احتجوا على كلمة فلسطين، وطالبوا بوضع مفردة «إسرائيل» مكانها، مع أن المقصود السويدي هي قبة الصخرة والمسجد الأقصى، أي القدس الشرقية، وتم ذلك في نطاق برنامج تعريفي بفنانة سويدية من أصل فلسطيني، ولذلك وضعوا الاسم والخارطة للاستدلال على أصل أسرة الفنانة، ومن أين هي؟؟.

سفارة المستعمرة قدمت احتجاجات، وتحركت الطائفة اليهودية، وفرضت على مخرج البرنامج تقديم الاعتذار، مع أن هدفه كان تعريف المواطن السويدي بأصل الفنانة ليلى الغريني، وليس شطب المستعمرة أو إلغاء وجودها. أكتب ذلك، وأنقله، لإظهار مدى تمسك مؤسسات المستعمرة وامتدادها في العالم، بتغيير المعالم والأسماء، وشطب كل ما هو فلسطيني والعمل على أسرلته وتهويده، بينما يتطوع بعض الكتبة عندنا ويمررون تطبيع مفردات المستعمرة في يومياتنا، فكلمة «إسرائيل» دارجة، عادية، إلى الحد أصبحت مقبولة، وحينما

تسجل ملاحظتك على ذكر «إسرائيل» يرد عليك بقوله: «هي واقع موجود، لا نحبها ولكنها موجودة، ولن نغير الواقع إذا لم نذكرها»، وهو بذلك يُقدم خدمة مجانية للمستعمرة، عبر تكرار ذكر مفردة «إسرائيل» بديلاً عن فلسطين، ولكنه في الواقع يُقدم خدمة للمستعمرة بتسويق وجودها وذكرها كما ترغب مؤسسات المستعمرة والقائمون عليها. لقد عاد صحفيو المستعمرة إلى فلسطين مثقلين بالإحباط، لعدم تجاوب الجمهور العربي الإسلامي المسيحي، في قطر مع صحافة المستعمرة وأجهزتها الإعلامية، وعبروا عن رفضهم العلني، إجراء أي مقابلة أو تعليق مع أي شبكة إعلامية إسرائيلية.

هذا هو الفرق بيننا وبينهم، هُم يتمسكون بما يرون فيه أنه يخدم مشروعهم الاستعماري، بينما البعض عندنا ولدينا من ضيقي الأفق، حتى ولو كانوا من الكتاب أو الصحفيين أو المعلقين، من لا ينتبه لهذه التفاصيل، ولا يتمسك بشرعية مفرداتنا ومضامين حقوقنا. هي فلسطين، كانت وستبقى وستعود، لأهلها وشعبها، ولأصلها عربية إسلامية مسيحية كما هو الشعب الفلسطيني بتعدديته وحاضنته، متمسك بما هو لديه، بوعي وصمود، حتى يستعيد ما فقده، مهما تقادم الزمن، ومهما علت قوة المستعمرة. الولايات المتحدة تم هزيمتها في فيتنام، والاتحاد السوفيتي في أفغانستان، وفرنسا بالجزائر، وعادت جنوب إفريقيا لناسها وشعبها وإفريقيتها، وهو ما سوف يحصل لفلسطين، ولشعبها، فهي فلسطين وليست إسرائيل يا كتبة.!!

الدستور ٢٠٢٢/١٢/١٥/ص١٦

آراء عبرية مترجمة

نعم هذه حكومة غير شرعية تماما

هآرتس – بقلم: سامي بيرتس ٢٠٢٢/١٢/١٤

الحكومة الإسرائيلية القادمة انتخبت بشكل شرعي، لكن هذا لا يعني أنها شرعية؛ إنها ليست كذلك؛ لأنها تفعل أشياء غير شرعية؛ بالفعل في نقطة البداية، حتى قبل التعامل مع قضايا مهمة حقًا للجمهور الإسرائيلي، مثل غلاء المعيشة، والعنف والفساد، والنقل والتعليم، فإنها يتخذ إجراءات غير مشروعة. وفي مقدمتها الترويج لقانون يؤهل لتعيين أرييه درعي وزيرا، الذي أدين في اتفاق ادعاء بارتكاب جرائم ضريبية، وحكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ.

تبعه وضع مسؤولية الشرطة الإسرائيلية في يد عضو الكنيست إيتمار بن غفير، بالإضافة إلى الصلاحيات التي لم تكن لدى وزير الأمن الداخلي، القدرة على تقرير ما الذي ستحققه الشرطة وما الذي لن يتحقق؛ وصفة مؤكدة تحويل الشرطة إلى تسييس. إن تعاطف مفوض الشرطة كوبي شبتاي، مع الوزير المعين، يشير إلى الخطر الكبير المتمثل في حكومة غير شرعية، ستحول الموظفين العموميين إلى خدم لسياسيين متطرفين. انتزاع صلاحيات منسق العمليات في الضفة الغربية والإدارة المدنية من وزير الدفاع وتحويلها الى بتسلئيل سموتريتش، هو أيضا غير شرعي تماما، وهذا من شأنه زيادة التوترات الأمنية وقد يؤدي الى خسائر بشرية. كل ذلك تنوي الحكومة المقصودة الترويج له حتى قبل تنصيبها، مما يشير إلى أولوياتها الحقيقية، والتي تنبع من اعتماد بنيامين نتنياهو، المتهم بارتكاب جرائم، على شركائه الحريديين والمتدينين. نتنياهو يعرف أنه سيأخذ حكومته القادمة إلى أماكن غير

شرعية، ليس فقط في مشاريع القوانين التدميرية التي يحاول الترويج لها حتى قبل أن تؤدي الحكومة اليمين، ولكن أيضا في استسلامه لمطالب شركائه في الأمور الدينية، وفي أجندة تركز على المستوطنات. غالبًا ما يمجد عمل "إسرائيل" في مجالات العلوم والتكنولوجيا الفائقة، ومن الواضح له أن أجندة دينية ومسيانية متطرفة تخرب هذه الرواية وتضر بمكانة "إسرائيل". الحكومة المعينة غير شرعية لدرجة أن نتنياهو يبدو وكأنه يقودها عمدا إلى هذا المكان؛ بحيث أن عدم شرعيتها أو أفعالها ستفتح أمامه خيارات أخرى. وصف وزير المالية المنتهية ولايته أفيغدور ليبرمان، المنطق الذي يوجه نتنياهو: انطلق في مغامرة أمنية ستورط "إسرائيل" في العالم، ثم يضيفه و/ أو بيني غانتس إلى حكومته للتخلص من بن غفير وسموتريتش. تظهر سنواته القليلة الماضية كرئيس للوزراء أن نتنياهو ليس مغامرًا أمنيًا، لكن تفويض سلطات أمنية لشركائه المتطرفين قد ينتج أجندة من غير المرجح أن يعرف كيف يسيطر عليها. ما هو واضح هو أن نتنياهو يأخذ "إسرائيل" إلى أقصى الحدود: أجندة أكثر تديناً، وأكثر فساداً، وأكثر استقطاباً، وأقل إنتاجية. هذا أقل إزعاجًا للعالم، ولكنه مزعج جدًا لأولئك الذين يعيشون هنا ويريدون بلدًا حرًا وتقدميًا، ولديه أيضًا توزيع أكثر عدلاً للأعباء.

نتنياهو يجر "إسرائيل" إلى مكان أكثر قتامة وخوفًا، من أجل وضع قضيته القانونية الشخصية بشكل متناسب؛ وهي بدأت تنجح، لأن أصواتًا تُسمع تطالب غانتس ويائير لابيد برفع المقاطعة التي فرضاها على الجلوس مع نتنياهو. هذا فخ هدفه خلق بديل لنتنياهو يقويه ضد شركائه المتطرفين، لكن الجلوس معه لا يكون شرعياً إلا عندما لا يكون لديه بديل آخر؛ ولدى شركائه سلطة منعه من تفكيك الدولة. يمكن التعبير عن النفور من تصرفات الحكومة وتكوينها في الحد من التضامن الاجتماعي، والاستعداد للتضحية والمساهمة من جانب العديد من الأشخاص الطيبين، البروفيسور مومي دهان يسميها "الخروج من البلاد دون الخروج من البلاد". على نتنياهو في اعتباراته البقاء أن يأخذ هذا الخطر بعين الاعتبار، لأنه على عكس المظاهرات على الجسور لن يراه عبر نوافذ السيارة المظلمة.

الغد ٢٠٢٢/١٢/١٥ ص٢٧

***

فتاة أصيبت برأسها.. ماذا في ذلك؟

هآرتس – بقلم: تسفي برئيل ٢٠٢٢/١٢/١٤

جنى زكارنة ابنة الـ١٦ قتلت أول أمس برصاصة في رأسها. قصة بسيطة وتقريبا تافهة. في البداية أعلن الجيش بأنه "نحن نعرف الادعاء عن فلسطينية قتلت". في رد مفصل اكثر بقليل جاء أن "الجنود اطلقوا النار على مسلحين. ظروف قتل الفتاة يتم فحصها". رواية الجيش الثابتة توالت: "في التحقيق الاولي قال الجنود بأنهم لم يلاحظوا هناك امرأة أو فتاة اثناء تبادل اطلاق النار. في الجيش يفحصون اذا كانت الفتاة وجدت فوق سطح منخفض. في الجيش يقولون ايضا بأنه كل ليلة تطلق النار على قوات الامن التي تعمل على اعتقال مطلوبين. والقوات تقوم بالرد بصورة دقيقة على المسلحين فقط".

"قص ولصق" لصيغة نتائج تحقيق الجيش في قضية شيرين أبو عاقلة، باستثناء احتمالية أن النار اطلقت عليها بالخطأ من قبل الجيش. ولكن خلال دقائق سيأتي تعديل بحسبه "توجد احتمالية عالية" بأن أحد جنود حرس الحدود قد قتل بالخطأ جنى زكارنة. في البداية لم يتم تشخيص امرأة أو فتاة. اضافة الى ذلك كان الوقت في الليل. واذا لم يكن هذا كاف فيمكن أن تكون قد وقفت فوق سطح منخفض، لذلك، لم يتمكنوا من رؤيتها. النتيجة هي أنه عندما يطلقون النار في الليل فانه تكون هناك احتمالية جيدة لقتل المدنيين، لا سيما اذا لم يشاهدوهم. واذا لم يشاهدوهم فكيف يشخصون المسلحين وكيف يعرفون اصابتهم هم فقط بشكل دقيق؟. مضطرون الى تعديل السيناريو قليلا. بعد ذلك رد وزير الدفاع بني غانتس وقال بأنه يأسف على موت زكارنة. "مثل قتل أي شخص غير مشارك في الارهاب، هذا اذا حدث ذلك. هذا أسف مشروط، اسلوب جديد في نظرية العلاقات العامة العسكرية. ربما هي قتلت على يد الفلسطينيين؟ ما الذي كانت تفعله فوق السطح عندما كان صوت الرصاص في كل اتجاه؟ الفتاة كان يجب أن تكون في البيت اثناء اطلاق النار". هكذا، الانعطافة المطلوبة جاءت على الفور. "في الجيش قالوا بأن هناك شك في أن الفتاة ساعدت المسلحين الذين كانوا يطلقون النار على الجنود الذين دخلوا الى جنين لاعتقال مطلوبين، وأنها قامت بالمراقبة قرب المسلحين من فوق أحد الاسطح في المدينة. وبسبب ذلك تم تشخيصها بالخطأ كواحدة منهم"، كتب في موقع "واي نت". الآن كل شيء واضح. زكارنة قتلت بالخطأ، لكنها ايضا غير بريئة تماما. لا يوجد وبحق أي مكان للاسف، ربما فقط للحزن.

اذا حدث ذلك، فماذا حدث؟ بالاجمال هذا حادث آخر يتعلق بـــ "امور اسرائيل الداخلية"، أو كما شرح غانتس في اعقاب قرار الـــ"اف.بي.آي" الاميركية حول التحقيق في قتل أبو عاقلة: "قرار وزارة العدل الاميركية في التحقيق في الموت المؤسف لشيرين أبو عاقلة هو قاس... اوضحت لممثلي الاميركيين بأننا نقف من خلف جنود الجيش ولن نتعاون مع أي تحقيق خارجي ولن نسمح بالتدخل في شؤون اسرائيل الداخلية". في هذه المرة رئيس الاركان غانتس وقائد المنطقة وقادة القوات، يمكنهم الهدوء. الـــ "اف.بي.آي" التي قررت عدم الاكتفاء بالفحوصات والتحقيقات والاستنتاجات للجيش الاسرائيلي، لن توسع التحقيق ليشمل قضية زكارنة ايضا. في نهاية المطاف هي مجرد فلسطينية وليست مواطنة امريكية. حالة زكارنة سيتم التحقيق فيها من قبل المسؤولين عن اخلاقية الجيش الاسرائيلي، ويمكن الاعتماد عليهم في ألا يسمحوا لفتاة فلسطينية عمرها ١٦ سنة بتقويض التصنيف الطاهر من أي عيب. لكن قتل الابرياء في الاراضي المحتلة لا يعتبر "موضوع اسرائيلي داخلي". الولايات المتحدة تريد ردود، والمحكمة الدولية تبحث في حالات سابقة، مبعوثة الامم المتحدة للاطفال ومناطق الحرب، فيرجينيا غامبا، توجد في البلاد وستفحص اذا كان هناك مكان لضم اسرائيل في قائمة الدول التي تضر بالاطفال في اثناء الحرب، بعد أن سبق وتم تحذير اسرائيل. هذه القائمة تشمل دول كثيرة وسيئة، التي قالت بأن الامر يتعلق بـــ "شؤون داخلية خاصة بها". هذه الدول ايضا عبرت عن الأسف.

***

أخبار بالانجليزية

King extends Christmas wishes to Jordanian, Palestinian Christians; reaffirms safeguarding holy sites as religious, historical duty

AMMAN — His Majesty King Abdullah, on Wednesday at Al Husseiniya Palace, stressed that safeguarding and protecting Islamic and Christian holy sites in Jerusalem is a religious and historical duty.

At a meeting with heads of Churches in Jerusalem and Jordan, Christian figures, and Jerusalem awqaf representatives on the occasion of Christmas, King Abdullah expressed Jordan's condemnation of the violations against worshippers in Jerusalem and other holy sites in the Palestinian Territories, according to a Royal Court statement.

His Majesty reaffirmed ongoing cooperation between Jordan and the Palestinians in countering violations against Islamic and Christian holy sites and properties, noting the Kingdom's keenness to highlight the concerns of Jerusalemites and difficulties facing them to the international community.

At the meeting — attended by HRH Crown Prince Hussein and HRH Prince Ghazi Bin Muhammad, His Majesty's chief adviser for religious and cultural affairs and personal envoy — the King extended Christmas greetings to Christians in Jordan, Palestine, and around the world.

Greek Orthodox Patriarch of Jerusalem, and Head of Jerusalem Council of Churches Patriarch Theophilos III expressed appreciation of His Majesty's steadfast position towards promoting peace and harmony, defending Islamic and Christian holy sites, and supporting the Christian presence in the Holy Land.

"As the heads of the churches and Christian communities of the Holy Land, we want to assure you once again of our full support of you in your essential role as the Custodian of the Christian and Islamic holy places in the Holy Land," Patriarch Theophilos III said.

The Patriarch lauded His Majesty's role in promoting interfaith harmony and coexistence, which represent hope and security to all peoples in the region, noting that Jordan will always remain a beacon of stability, mutual respect and tolerance.

For his part, Archbishop Pierbattista Pizzaballa, the Latin Patriarch of Jerusalem, addressed the King, saying "we join our voice with Your Majesty's voice, in defence of truth and justice, as an advocate for preserving the status quo, and we strive with Your Majesty to work for peace and to reach a just solution that guarantees protection for people and holy places in Jerusalem."

Jordan has the respect of Arab countries and the international community due to the King's wisdom, the Archbishop added, commending His Majesty's efforts to maintain security, create opportunities for youth, and launch political, social and economic initiatives.

Patriarch Pizzaballa pointed to the importance of the King's latest visit to the Vatican and his meeting with Pope Francis, adding that the visit highlighted bilateral relations and Jordan's role in promoting religious dialogue and humanitarian values.

For his part, Mustafa Abu Sway, a member of the Jerusalem Awqaf Council and a Professor of Ghazali Chair, commended His Majesty's position and his efforts to enhance coexistence, safeguard Islamic and Christian holy sites in Jerusalem, as well as protect the Baptism Site of Jesus Christ in Jordan.

He added that Muslims are proud of the Christian support they and Al AqsaMosque receive whenever threats are at hand, pledging that Muslims will protect the Church of the Holy Sepulchre in the same way they protect Al Aqsa Mosque and reaffirming steadfast support for the Hashemite Custodianship.

Royal Hashemite Court Chief Yousef Issawi, Deputy Prime Minister and Foreign Minister Ayman Safadi, Director of the Office of His Majesty Jafar Hassan and Awqaf Minister Mohammad Khalailehattended the meeting.

Jordan Times 15/12/2022

***

Over 180 settlers defile Aqsa Mosque

OCCUPIED JERUSALEM, (PIC) - Dozens of extremist Jewish settlers desecrated the Aqsa Mosque in Occupied Jerusalem on Wednesday morning and later in the afternoon.

According to al-Qastal News website, at least 186 settlers entered the Mosque in groups through its Maghariba Gate and toured its courtyards under tight police guard.

A number of settlers escorted by police officers also gathered in the eastern area of the Mosque and embarked on performing Talmudic prayers.

Meanwhile, the Israeli occupation police continued to impose restrictions on the entry of Muslim worshipers to the Mosque, and harassed a number of them during their presence in its courtyards and the entrances leading to it.

Recently, Jerusalemite activists urged their compatriots to intensify their presence in the Aqsa Mosque compound during the coming days.

They called the intensive presence of Muslim worshipers at the Aqsa Mosque "very important to protect it against Judaization and desecration attempts by settlers," who plan to defile the holy site en masse during their upcoming Hanukkah holiday .

Palestinian Information Center 14/12/2022

***

(من الاعتداءات)

نفق جديد أسفل أسوار المسجد الأقصى

- **يقع** أسفل السور الغربي للأقصى
- **على** عمق 20 مترًا تحت الأرض
- **يمتد** كيلومتر و300 متر
- **يُطلق** عليه الاحتلال "جسر الهيكل"
- **تم** افتتاحه قبل عدة أشهر
- **يمتد** من حائط البراق حتى باب الغوانمة
- **يشكل** خطرًا على أساسات السور

المصدر: المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان

الرسالة